الأمم المتحدة

A/62/L.47

الجمعية العامة

Distr.: Limited
15 August 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البند ٦٤ (ب) من جدول الأعمال

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي: أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

أنتيغوا وبربودا*: مشروع قرار

تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بأسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها[(١)]، وإلى قراراتها ٩٢/٥٣ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٢٣٤/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٢١٧/٥٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٣٧/٥٦ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٩٦/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٣٣٧/٥٧ المؤرخ ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣، و ٢٣٥/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٥٥/٥٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٢٢٣/٦٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ٢٣٠/٦١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وكذلك القراران ١٧٩/٦٢، المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بشأن الشراكة

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ٤٥ (A/56/45).

180808 180808 08-46274 (A)

الجديدة من أجل تنمية أفريقيا و ٢١٣/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي،

وإذ تشير أيضا، في هذا السياق، إلى قرارات مجلس الأمن ١٨٠٩ (٢٠٠٨) المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بشأن السلام والأمن في أفريقيا، و ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بشأن المرأة والسلام والأمن و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ بشأن المرأة والسلام والأمن، و ١٣٦٦ (٢٠٠١) المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١ بشأن دور المجلس في منع نشوب التراعات المسلحة، و ١٦١٢ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥ بشأن الأطفال والتراعات المسلحة، و ١٦٢٥ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بشأن تعزيز فعالية دور المجلس في منع نشوب التراعات، لا سيما في أفريقيا، و ١٦٣١ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين،

وإذ تشير كذلك إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٢] الذي أكد فيه قادة العالم من جديد التزامهم بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا،

وإذ تسلم بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان أمور مترابطة يعزز كل منها الآخر،

وإذ تشير إلى قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بموجب قراره ١/٢٠٠٢ المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢، بإنشاء أفرقة استشارية مخصصة تعنى بالبلدان الأفريقية الخارجة من التراع،

وإذ تؤكد أن المسؤولية عن السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك القدرة على معالجة الأسباب الجذرية للتراعات وتسوية التراعات بالوسائل السلمية، تقع بالدرجة الأولى على عاتق البلدان الأفريقية، مع التسليم بالحاجة إلى دعم المجتمع الدولي،

وإذ تسلم بوجه خاص بأهمية تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأفريقية على معالجة أسباب التراعات في أفريقيا،

وإذ تلاحظ أن الأوضاع اللازمة لتحقيق تنمية مستدامة لم تتوطد بعد في جميع أنحاء أفريقيا، رغم الاتجاهات الإيجابية وجوانب التقدم المحرز في تحقيق سلام دائم في القارة،

---

(٢) انظر القرار ١/٦٠.

ولذلك، فإن ثمة حاجة ملحة إلى تنمية القدرات البشرية والمؤسسية في أفريقيا، وبوجه خاص في البلدان الخارجة من النزاعات،

وإذ تلاحظ أيضا أن عمليات منع نشوب النزاعات وتوطيد السلام سوف تستفيد من الجهود المنسقة والمطردة والمتكاملة التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن المؤسسات المالية الدولية والإقليمية،

وإذ تؤكد من جديد ضرورة تعزيز التلاحم بين برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا وخطة السلام والأمن الأفريقية،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أهمية لجنة بناء السلام بوصفها آلية مكرسة لأن تلبي بصورة متكاملة الاحتياجات الخاصة للبلدان الخارجة من النزاع، تحقيقا للانتعاش وإعادة الإدماج والتعمير، ولمساعدة هذه البلدان على إرساء أسس السلام والتنمية المستدامة،

وإذ تؤكد على ضرورة التصدي لما يترتب على الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية من جميع جوانبه من آثار سلبية على السلام والأمن والتنمية في أفريقيا، وإذ تشدد أيضا على أن التجارة غير المشروعة في الموارد الطبيعية مسألة تثير قلقا بالغا على الصعيد الدولي ويمكن أن تكون لها صلة مباشرة بتأجيج النزاعات المسلحة والاتجار بالأسلحة وانتشارها بصورة غير مشروعة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة،

١ - **تحيط علما** بالتقرير المرحلي للأمين العام[٣] عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها[٤]، وترحب بما حدث مؤخرا من تطورات مؤسسية لمعالجة هذه الأسباب، وبالجهود الأخرى التي تبذلها البلدان الأفريقية والمنظمات الأفريقية الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام؛

٢ - **ترحب** بالتقدم المحرز، وخاصة التقدم الذي أحرزه الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأفريقية في منع نشوب النزاعات وفي إدارتها وحلها وفي بناء السلام بعد انتهاء النزاع في عدد من البلدان الأفريقية، وتدعو إلى بذل جهود مكثفة واعتماد نهج منسق بين الحكومات الوطنية والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة وشركائها بغية تحقيق مزيد من التقدم صوب تحقيق هدف جعل أفريقيا منطقة خالية من النزاعات؛

---

(٣) A/63/212.

(٤) A/52/871-S/1998/318.

٣ - **تسلم** بضرورة أن توجه الجهود المبذولة على الصعد الدولية والإقليمية لمنع نشوب النزاعات وتوطيد السلام في أفريقيا نحو تحقيق تنمية مستدامة فيها وبناء القدرات البشرية والمؤسسية للبلدان والمنظمات الأفريقية، لا سيما في المجالات التي تحظى بالأولوية المحددة على مستوى القارات؛

٤ - **تدعو** منظومة الأمم المتحدة إلى مواصلة تعميم مراعاة احتياجات أفريقيا في جميع أنشطتها التنظيمية والتنفيذية؛

٥ - **ترحب** بالجهود الرامية إلى تعزيز التعاون العملي، في إطار شراكة فعالة، بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال منع النزاعات وحلها وإدارة الأزمات وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء النزاع في أفريقيا، وتحث منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، في هذا السياق، على زيادة جهودهما الرامية إلى مساعدة البلدان الأفريقية في معالجة مجمل أسباب النزاعات في أفريقيا، وتنسيق تلك الجهود ومواصلتها؛

٦ - **تشير** إلى توقيع الإعلان المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وإلى الجهود المبذولة في هذا الصدد، وتؤكد أهمية تنفيذ برنامج العشر سنوات لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، بالتركيز أساسا على السلام والأمن، ولا سيما بدء تشغيل القوة الاحتياطية للاتحاد الأفريقي، وتحث أصحاب المصلحة إلى تقديم الدعم الكامل لتنفيذ برنامج السنوات العشر للاتحاد الأفريقي، وتطلب إلى الأمين العام أن يضمِّن تقريره السنوي المقبل عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير عام ١٩٨٨ بشأن أسباب النزاع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا[٤]، سردا مفصلا عن التقدم المحرز في هذا الصدد؛

٧ - **ترحب** بالجهود الجارية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية من أجل تعزيز قدراتها في مجال حفظ السلام ومن أجل اضطلاعها بدور طليعي في حفظ السلام في القارة، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وبتنسيق وثيق مع الأمم المتحدة من خلال مجلس السلام والأمن، فضلا عن الجهود الجارية الرامية إلى القيام على نطاق القارة بإنشاء نظام للإنذار المبكر وتنمية قدرات للاستجابة، كالقوة الاحتياطية الأفريقية، وتعزيز قدرات الوساطة، من خلال جملة أمور منها فريق الحكماء؛

٨ - **ترحب مع التقدير** بإنشاء فريق متعدد التخصصات معني بدعم الاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام، ضمن إدارة عملية حفظ السلام بالأمانة العامة، وتؤكد من جديد الحاجة إلى أن تعمل الأمم المتحدة وشركاء التنمية الآخرون على زيادة دعمهم المقدم إلى الاتحاد الأفريقي، بوسائل منها المنتديات القائمة للتعاون مع أفريقيا بهدف تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي وفعاليته في مجال التخطيط لعمليات حفظ السلام ونشرها وإدارتها، بما في

ذلك تقديم تدريب متطور لقوات حفظ السلام الأفريقية، وفي مجال أنشطة بناء السلام، وتشجع مجتمع المانحين على تقديم مزيد من الدعم للاتحاد الأفريقي من خلال جملة أمور منها تجديد موارد صندوق السلام التابع له؛

٩ - **تدعو** إلى اعتماد نهج متكامل ومنسق على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية لتحسين فعالية آليات منع نشوب النزاعات وحلها والجهود المبذولة في أفريقيا من أجل إدارة الأزمات وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء النزاع؛ وتؤكد من جديد الحاجة إلى التقيد بهذا النهج في تصميم وتنفيذ جميع البرامج في سياق برنامج العشر سنوات لبناء القدرات؛

١٠ - **تؤكد** الأهمية البالغة لاعتماد نهج إقليمي في منع نشوب النزاعات، لا سيما فيما يتعلق بالقضايا العابرة للحدود مثل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ومنع استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بالسلع المرتفعة القيمة بشكل غير مشروع، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، وتشدد، في هذا الصدد، على الدور المحوري للاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في التصدي لهذه المسائل؛

١١ - **تؤكد من جديد** الالتزام بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، حيث يمكن ملاحظة إحراز قدر من التقدم بينما لا تزال بعض البلدان فيها بعيدة عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وذلك من أجل تمكينها من الاندماج في مسيرة الاقتصاد العالمي؛ وبتعزيز التعاون مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا عن طريق تقديم الدعم المتّسق للبرامج التي وضعها القادة الأفارقة في ذلك الإطار، بطرق منها حشد الموارد المالية الداخلية والخارجية وتسهيل موافقة المؤسسات المالية المتعددة الأطراف على تلك البرامج؛

١٢ - **ترحب** باتخاذ قرار مجلس الأمن ١٨٠٩ (٢٠٠٨) بشأن السلام والأمن في أفريقيا؛

١٣ - **تلاحظ مع القلق** استمرار العنف ضد المرأة والطفل في كل مكان، بل وازدياده في أغلب الأحيان، حتى مع اقتراب النزاعات المسلحة من نهايتها، وتحث على إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ السياسات والمبادئ التوجيهية المتصلة بحماية النساء والأطفال في حالات النزاعات وما بعد انتهائها وتقديم المساعدة لهم، وتلاحظ اعتماد قرار مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن المرأة والسلام والأمن؛

١٤ - **تدعو** منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء إلى دعم الاتحاد الأفريقي فيما يبذله من جهود لإدماج التدريب في مجال القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، مع التركيز بوجه خاص على حقوق المرأة والطفل، إدماجاً فعالاً في

التدريب الموجه للأفراد المدنيين والعسكريين التابعين للوحدات الاحتياطية الوطنية على المستويين العملي والتكتيكي على نحو ما تنص عليه المادة ١٣ من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي؛

١٥ - **ترحب** بالجهود الجارية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لكفالة حماية حقوق المرأة في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، وتشير في هذا الصدد إلى اعتماد وبدء نفاذ بروتوكول حقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وإلى الإعلان الرسمي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا، الذي اعتمدته جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورتيها العاديتين الثانية والثالثة، المعقودتين في مابوتو، في تموز/يوليه ٢٠٠٣، وأديس أبابا، إثيوبيا، في تموز/يوليه ٢٠٠٤، وتؤكد ما يكتسيه هذا الصك من أهمية بالنسبة لجميع البلدان الأفريقية في تعزيز دور المرأة في السلام ومنع نشوب النزاع في القارة، وتحث بقوة الأمم المتحدة وجميع الأطراف على مضاعفة ما تبذله من جهود ودعم في هذا الصدد؛

١٦ - **تدعو** إلى تعزيز دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام بعد انتهاء النزاع تمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛

١٧ - **تلاحظ مع القلق** المحنة المأساوية التي يعيشها الأطفال في حالات النزاع في أفريقيا، ولا سيما ظاهرة الجنود الأطفال، وكذلك الانتهاكات الجسيمة الأخرى المرتكبة في حق الأطفال، وتؤكد ضرورة حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح، وتوفير المشورة والتأهيل والتعليم بعد انتهاء النزاع، مع إيلاء الاعتبار الواجب لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة؛

١٨ - **تحيط علما** باستنتاجات اجتماع فريق الخبراء بشأن ''الشباب في أفريقيا: مشاركة الشباب بوصفهم شركاء في السلام والتنمية في البلدان الخارجة من النزاع''، المعقود في ناميبيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وتدعو منظومة الأمم المتحدة والبلدان الأعضاء إلى اعتماد استراتيجيات لإشراك الشباب بوصفهم أصحاب مصلحة رئيسيين وأطرافا فاعلة أساسية في عمليات إعادة التأهيل والمصالحة والإعمار في المجتمعات المحلية الممزقة بسبب الحرب، مع مساهمتهم في التنمية المستدامة في بلدانهم؛

١٩ - **تقر** بالدور المهم الذي تؤديه المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام في أفريقيا، وتشجع الأمين العام على مواصلة استخدام الوساطة قدر المستطاع للمساعدة في إيجاد حل سلمي للنزاعات، آخذا في الاعتبار على النحو الواجب الأعمال التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات دون الإقليمية في هذا الصدد؛

٢٠ - **تلاحظ** الجهود التي تبذلها وحدة دعم جهود الوساطة المنشأة حديثا داخل إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة ولا سيما إنشاء فريق احتياطي مؤلف من خبراء في مجال الوساطة سيكون رهن الإشارة للمساعدة في جهود صناعة السلام حول العالم؛

٢١ - **تدعو** الأمم المتحدة والجهات المانحة إلى زيادة الجهود الرامية إلى دعم الجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي من أجل بناء القدرة الأفريقية على الوساطة والتفاوض؛

٢٢ - **ترحب** بالمبادرات التي تقودها أفريقيا لتعزيز الحكم السياسي والاقتصادي وإدارة الشركات، مثل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وتشجع المزيد من البلدان الأفريقية على الانضمام إلى هذه العملية، وتهيب بمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء أن تساعد الدول الأعضاء الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في جهودها الرامية إلى تعزيز الحكم الرشيد، بما في ذلك تعزيز سيادة القانون وإجراء انتخابات حرة ونزيهة؛

٢٣ - **تعترف** بدور لجنة بناء السلام في كفالة مراعاة الملكية الوطنية لعملية بناء السلام في البلدان الخارجة من النزاع، ووضع الأولويات المحددة وطنياً في صميم الجهود الدولية والإقليمية لبناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع في البلدان قيد النظر، وتلاحظ الخطوات المهمة التي اتخذتها اللجنة عبر العمل مع سيراليون وبوروندي وغينيا بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى من خلال استراتيجيات متكاملة لبناء السلام، وتدعو إلى الالتزام المستمر على الصعيدين الإقليمي والدولي بتنفيذ هذه الاستراتيجيات وبعملية وضعها؛ وتشير كذلك إلى اعتماد إطار التعاون لبناء السلام في سيراليون والإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي، وتدعو إلى تنفيذهما؛

٢٤ - **تهيب** بمنظومة الأمم المتحدة أن تساعد البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع في جهودها الرامية إلى بناء قدرات الحكم الوطنية، بما في ذلك إصلاح قطاعات الأمن ونزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وتوفير مقومات العودة الآمنة للمشردين داخليا واللاجئين والشروع في الاضطلاع بأنشطة مدرة للدخل، ولا سيما للشباب والنساء، وتوفير الخدمات العامة الأساسية، وتدعو الدول الأعضاء إلى القيام بذلك؛

٢٥ - **تؤكد** أهمية التصدي بفعالية للتحديات التي لا تزال تعيق تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في القارة، بما يشمل زيادة انتشار الأمراض المعدية من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وآثار الاحترار العالمي وتغير المناخ؛ والمعدلات الشديدة الارتفاع لبطالة الشباب، والاتجار بالبشر؛ وتشريد السكان على نطاق واسع؛ والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية؛ والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وظهور الشبكات الإرهابية وازدياد أنشطة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وتشجع،

في هذا الصدد، منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء على مساعدة البلدان الأفريقية على التصدي بفعالية لهذه التحديات؛

٢٦ - **تؤكد** أهمية تهيئة بيئة مؤاتية للمصالحة الوطنية والانتعاش الاجتماعي والاقتصادي في البلدان الخارجة من النزاع؛

٢٧ - **تشجع** الحكومات الأفريقية على وضع الهياكل والسياسات الملائمة لتهيئة بيئة مؤاتية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتهيب بالدول الأعضاء الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تساعد البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع على وضع هياكل وطنية لإدارة الموارد الطبيعية والإيرادات العامة، وتدعو المجتمع الدولي إلى مد يد المساعدة في هذه العملية عن طريق تقديم المساعدة المالية والتقنية الكافية، وكذلك عن طريق تحديد الالتزام بالجهود الرامية إلى مكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لتلك البلدان؛

٢٨ - **ترحب** بشتى المبادرات المهمة التي قام بها في السنوات الأخيرة الشركاء في تنمية أفريقيا، من قبيل منتدى الشراكة الأفريقية، والشراكة الاستراتيجية الجديدة بين آسيا وأفريقيا، والشراكة بين الصين وأفريقيا، والشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، ومجموعة البلدان الثمانية، وحساب التحدي للألفية، وخطة الطوارئ للإغاثة من الإيدز التي أعلنها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا[٥]، وتشدد، في هذا الصدد، على أهمية تنسيق تلك المبادرات المتعلقة بأفريقيا وعلى ضرورة تنفيذها بفعالية؛

٢٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن ينظر في الحاجة إلى موافاة الجمعية العامة، في دورتها الخامسة والستين، بتقرير عن نتائج استعراض تقرير عام ١٩٩٨؛

٣٠ - **تقرر** مواصلة رصد تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها؛

٣١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين تقريرا مرحليا عن تنفيذ هذا القرار.

---

(٥) A/62/859.